

تطور المجتمع المدني في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨ (مؤسسي - حقوقي - تشريعي): أوراق مقدّمة لورشة عقدت للأكاديميين العراقيين بعمّان - الأردن (يونيو ٢٠٠٨)

إعداد الأوراق رابطة التدريسيين الجامعيين بالعراق؛ فريق التنسيق والمراجعة
والتحضير عمرو الشوبكي [وآخرون]
(القاهرة: مؤسسة منتدى البدائل العربي للدراسات بدعم من ويستمنستر - إنجلترا،
٢٠٠٨). ٣٣٨ ص.

صباح ياسين

باحث سياسي وإعلامي.

إلى ضياع جهد كان له لو بذل، ضمن مساره
المطلوب، أن يسهم في إغناء وإثراء معنى
ودلالة المجتمع المدني في مواجهة مجتمعات
الطوائف والعشائر والعصبيات... إلخ.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المكتبة
العربية ما زالت فقيرة في رصيدها من
الكتب التي تهتم المجتمع العربي عموماً،
والمجتمع المدني بشكل خاص، مقارنة
بغيرها من كتب السياسة والاقتصاد، كما
أن البحوث التي تعتمد التحليل واستقصاء
الرأي هي الأخرى متواضعة بالقياس إلى
الدعوات والأنشطة المتجهة نحو تفعيل دور
المجتمع المدني في الحياة السياسية
والاجتماعية. ولهذا الأمر أكثر من تعليل

منذ وقت مبكر في إطار دراسات
المجتمع المدني، حذر العالم الاجتماعي علي
الوردي في كتابه القيم **دراسة في طبيعة
المجتمع العراقي**^(١) من الإغراق في منحى
التوعوية والإرشاد أكثر من الدراسة
الموضوعية الواقعية، ودعا إلى الابتعاد عن
التعميم المطلق الذي تجاوز حقائق الواقع..
ورغم مضي أكثر من نصف قرن على تلك
الدعوة، ما زالت البحوث والدراسات التي
تتناول المجتمع العربي والمجتمع المدني في
الوطن العربي، إلا في استثناءات قليلة، تذهب
إلى اختيار الطريق السهل في الإغراق بالوصف
والتماثل مع الواقع في رسم أبعاده دون
الغوص المنهجي في تفاصيله.. وقد أدى ذلك

(١) يعد الباحث الدكتور علي الوردي من أشهر الباحثين المعاصرين في علم الاجتماع، وله في شخصية
الغزو، والعراق، وطبيعة المجتمع العراقي، إسهامات فكرية بارزة، صدر قسم كبير منها في الفترة بين عامي
١٩٥١ و١٩٨٠.

البحوث المتصلة بتطور المجتمع العراقي للفترة التي أعقبت الاحتلال، والمتغيرات التي حصلت نتيجة الإشكاليات التي يتصل بعضها بظروف الاحتلال أو العمل الوطني لمواجهة.. ومن تلك الجهود ما أنجزته ورشة العمل حول **تطور المجتمع المدني في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨** والأوراق التي رصدت الوضع في العراق في تلك الفترة من خلال ثلاث منصات أساسية، هي: المجتمع المدني، والوضع الحقوقي، ثم التطور التشريعي المتعلق بالمجتمع المدني، والتي صدرت لاحقاً في كتاب تحت العنوان ذاته عن منتدى البدائل العربي عام ٢٠٠٨.

وعملياً، وكما يشير عنوان الكتاب، فإن البحوث تتوزع على ثلاثة أقسام منفصلة نظرياً، لكنها متصلة من حيث المضمون: القسم الأول يتناول تطور المجتمع المدني في العراق من خلال أربع أوراق تحلل دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق في المرحلة الراهنة، والأزمة التي تعيشها، والمعوقات والإشكاليات البنيوية التي تواجه عملها.

والقسم الثاني من الكتاب يرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تحت الاحتلال، ومفهوم الرأي العام للحقوق والحريات المدنية في ظل دستور عام ٢٠٠٥.

أما القسم الثالث، فإنه يذهب إلى تناول الموضوعات التشريعية الخاصة بالمجتمع المدني، والمقومات الأساسية الواجب توفرها في الدولة، مع محاولة نظرية لتطبيق ذلك على الانتخابات العراقية عام ٢٠٠٥.

وفي الأقسام الثلاثة في الكتاب، والدراسات التي تضمنها كل قسم، تُعرض

وتفسير، لعل أكثره اقتراباً من الواقع أن فكرة المجتمع المدني ما زالت في مراحل تكوينها المبكرة في الوطن العربي، وأن الموروثات الكلاسيكية في الفكر العالمي عن هذا الموضوع، لم يتم هضمها والاستفادة المنهجية منها في المحيط العربي.

ومع تنامي الاهتمام بالدلالات المعرفية لمفهوم المجتمع المدني، وارتباط ذلك الاهتمام بأفكار التحديث، فإن الاتجاه نحو إشاعة الوعي بأهمية المجتمع المدني في الحياة المعاصرة، بدأ بالاتساع والانتشار. فقد كانت ديباجة ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ تعلن نداءً أمنياً لتكريس مفهوم المجتمع المدني العالمي، تلك المقدمة التي بدأت بكلمات «نحن الشعوب» (We the People) في إشارة واضحة إلى الحكومات من أجل أن تدرك دلالة ذلك المعنى ودوره المستقبلي، وأن تضع في الاعتبار حدود سيادتها وسلطانها إزاء تنامي الحق في التنظيم والعمل الجماعي لغايات المجتمع ومصلحه.

أولاً: العراق وبناء منظمات المجتمع المدني

ومن بين ركاز الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته، وكتعبير عن محاولات إحياء قوة المجتمع العراقي المنظمة لتأكيد دور الشخصية الوطنية في إعادة البناء، فقد شهد العراق في السنوات القليلة الماضية جهوداً فكرية وعملية لتأطير بناء منظومات المجتمع المدني وفق منظور الحاجة الوطنية إزاء تداعيات التفكك والضغط على الحالة الجامعة للهوية لصالح عناوين فرعية، مثل: الطائفية والقبلية والمناطقية والشللية وغيرها... وكان من ضمن تلك الجهود

الأساسي، وهو إمكانية بناء «منظمات مجتمع مدني» تتمتع بحرية العمل والرأي في محيط الاحتلال، الذي يسلب الهوية، ويلغي كل الحقوق الوطنية، وفي مقدمتها الحق في الرأي والتعبير!!

كما أن العراق عملياً، ومنذ تأسيس الدولة العراقية (عام ١٩٢١)، قد شهد أطراً لمنظمات المجتمع المدني، شعبية ومهنية وقطاعية، ورغم التحفظ على أداء تلك المنظمات من حيث شكلها وطبيعتها ممارساتها، إلا أنها قد جسدت وعياً مبكراً بأهمية هذا الجانب من العمل التنظيمي الوطني والشعبي، ويحفظ تاريخ العراق الوطني في النضال من أجل السيادة والحرية مواقف مشرفة لتلك المنظمات لا يمكن إهمالها أو تجاوزها.

ومع أن البحث الذي تناول «أزمة المجتمع المدني في العراق» قد عرض جوانب الثقافة السياسية التي تشكل قاعدة كل عمل وطني، إلا أنه لم يجب عن السؤال الذي يعرض في جميع بحوث الكتاب: هل ستمكن الفتوية من النجاح في تحقيق الاندماج السياسي - الاجتماعي ضمن كياناتها، حيث فشلت الوطنية العراقية؟ فقد استمر هذا السؤال حاضراً في أغلب بحوث الكتاب، ولم تتعدّ محاولات الإجابة عنه محاولات محدودة في تفسير ذلك، بل إن البعض منها بالغ في وصف أزمة المجتمع العراقي بأنها عائدة إلى الإحساس بالتبعية للخارج. وهذا الاستنتاج ليس خاطئاً فحسب، بل إنه يناقض الحقائق العملية في تكوين الشعب العراقي، وبشكل خاص تلك الحقائق التي رافقت نشوء الدولة العراقية الحديثة، والتي كانت دولة وطنية جامعة بدستورها

فكرة مركزية واحدة، وسؤال يبحث عن إجابة: هل تمكّنت الولايات المتحدة وحلفاؤها من نشر الديمقراطية في العراق؟.. وهل يمكن أن تأتي الديمقراطية وحقوق الإنسان محمولة على ظهر دبابة؟!!

ثانياً: جذور الوعي

ومن عنوان الكتاب تطور المجتمع المدني في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨ يتشكّل الإحياء بأن المجتمع المدني في العراق لم يأخذ بعده الميداني إلا بعد الاحتلال، وهو عام ٢٠٠٣ كما في العنوان، وفي ذلك قصور نظري ومخالفة للواقع، إذ إن العراق، ومنذ بدايات الاستقلال الوطني (عام ١٩٢١) شهد عدة أشكال لمعطيات المجتمع المدني، ولا نستطيع أن نربط بداية تشكّل هذا المجتمع، بمنظّماته وأطره، بقدوم الاحتلال عام ٢٠٠٣. والمفارقة واضحة في ذلك، فالاحتلال بحدّ ذاته إلغاء قسري وانتهاك فاضح للمجتمع العراقي بكل أطره ومقوماته، ولا تصحّ الصياغة التي تقول: «... المجتمع المدني العراقي حديث النشأة، ولم يكتمل تكوينه بعد، حيث يواجه الصعوبات ويخضع في أغلب الأحيان إلى محاولات تسييسه لصالح فئات وطوائف أو لصالح القوات المسلحة المنتشرة على أرض العراق» (ص ٧). فكيف، إذن، يصحّ ارتباط نشوء ما يسمى بـ «المجتمع المدني» بالاحتلال، بعد ذلك الاعتراف الواضح الذي تشير إليه مقدمة الكتاب؟

ويقع البحث الأول بعنوان «دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق» في لجة من التناقضات التي يصعب الخروج منها في التفريق بين معنى «المجتمع وتطوره» ودلالة بناء منظمات وطنية معنيّة بشؤون المجتمع المدني. ولا يجيب البحث عن التساؤل

استعادة، الوصف الليبرالي استناداً إلى فرضية غير قابلة للتحقيق وفق شروط تكوين الشعب العربي، ومنه المجتمع في العراق، لأن ذلك يتخطى عن عمد أو إهمال غير مقصود التركيبة الاجتماعية، أو المقاربة بين دور البرجوازية في العالم الثالث، وتلك التي في الغرب. وكل ذلك يقود إلى انحراف في صياغة معنى التطور الاجتماعي والاقتصادي، فالمجتمع المدني مفهوم نظري مجرد في الأساس، وليس وصفاً جاهزة يمكن استعارتها، بل يخضع لشروط تكوين داخلية مرتبطة بتطور عوامل فاعلها، وفي مقدمتها توفر الأسس المادية لقيام المجتمع المدني ذاته بعيداً أو خارج تكوين السلطة^(٢). وكل ذلك يترافق مع أولوية الفرد وحرية وقدرته على الاهتمام بمصالحه، ثم التعبير عنها، في إطار مصلحة الجماعة، ثم الوطن.

رابعاً: صورة المستقبل

وللكتاب، غير تلك الملاحظات، مزايا عدة في إثارة هذا الموضوع وتناوله على مستويات عدة: مؤسسية وحقوقية وتشريعية، كما أن البحوث التي شملها يمكن أن تشكل قاعدة لحزمة من الحقائق، عن الأوضاع في العراق بعد الاحتلال، وبشكل خاص تلك التي يمكن أن تعدّ عوامل

وبسلوكها السياسي والاجتماعي والثقافي، فلم تتعرض الهوية العراقية إلى إشكالية في توصيفها وتحديد لها إلا مع قدوم الاحتلال: الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧، والاحتلال الأمريكي - البريطاني عام ٢٠٠٣. ولسنا هنا بصدد الاستشهاد بنماذج عديدة في هذا الإطار، بل يكفي أن نقول إن الحركة الوطنية العراقية، التي نشأت في أتون النضال ضد الاستعمار والأنظمة المستبدّة، كانت إطاراً جامعاً لكل مكونات الشعب العراقي، وموحّدة لكل العناوين الفرعية الأخرى.

ولم أجد تفسيراً للعبارة التي تقول: «إن المجتمع العراقي عفوي في توجّهه الثقافي» (ص ٣٧)، فهل يتوافق ذلك مع طروحات د. علي الوردي في كتابه دراسة في طبيعة المجتمع العراقي؟ وهل اطلع الباحث على ما كتبه عن الصراع الثقافي في العراق، وبشكل خاص ما جاء بعنوان «طبيعة المرحلة الراهنة» في كتاب الوردي الذي سبق ذكره؟

ثالثاً: الواقع والاستعارة الخارجية

والإشكالية الأخرى التي تناولها كتاب تطور المجتمع المدني في العراق هي وصف «المجتمع المدني» ومحاولة إسقاط، أو

(٢) نظم مركز دراسات الوحدة العربية ندوة بعنوان: «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية» عام ١٩٩٢ والتي صدرت في كتاب بالعنوان ذاته، وتضمنت مجموعة من البحوث الرصينة والمناقشات الهادفة (٨٧٩ صفحة)، وتعد مرجعاً فكرياً أساسياً في دراسة المجتمع المدني، فكرياً وممارسة، بالإضافة إلى بنية المجتمع المدني وآفاقه المستقبلية، ولعل من المفيد لأي باحث في هذا الإطار أن يعود إلى بحوث تلك الندوة ومناقشاتها لتعميم الفائدة العلمية. انظر: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢). وصدرت طبعة ثانية عن الكتاب عام ٢٠٠١.

بعد التحرير أيضاً. وتتناول البحوث التي تضمّنها، وبشكل خاص في ما يتعلق بموضوعة «الحكم الصالح»، مسألة أساسية ترتبط بالبيئة الصالحة لنمو المجتمع المدني وتطوره. وكما يشير الباحث د. عماد الشيخ داود، فإن مرجع السلطة الرشيدة يعتمد على ركائز أساسية، هي مشاركة الشعب في صنع القرار وتعزيز المساءلة وحكم القانون، وأخيراً تأكيد مسألة حقوق الإنسان والحرية العامة.



أخيراً، فإن كتاب **تطور المجتمع المدني في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨**، يفتح الباب لمناقشات مسؤولة عن بناء تجربة جديدة لنشاط المجتمع المدني، يمكن، لو نظم ورشد استخدامه، أن يكون عاملاً أساسياً في ترسيخ الوحدة الوطنية، وتأكيد الهوية، وتعزيز الاستقلال والبناء الحضاري □

سلبية في تعطيل النشاط لبناء منظومات المجتمع المدني، إذ كيف يمكن أن يعمل «الرواد» والمؤسسون لمنظومات المجتمع المدني وسط تراكم كبير من تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، على وجه الخصوص^(٣)؟ وتلك الصورة تعكس، في الواقع، استحالة نهوض المجتمع المدني عبر مؤسساته الوطنية الفاعلة (منظمات وغيرها) بعيداً عن محاولة الإملاء والدعم الخارجية.. تلك هي المشكلة أو التهمة التي تثار اليوم في وجه النشاط الذي يهدف إلى تنظيم فعاليات المجتمع المدني في العراق، فليس من المعقول أن يتم إنشاء أكثر من ٨٠٠٠ منظمة وجمعية في حدود سنتين بعد الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق^(٤).

وعملياً، فقد قدم الكتاب جرماً بالجهد المتعلق بالمجتمع المدني في العراق، وكان بالإمكان تعزيز بحوثه بدراسات أخرى تنشر مساحة إضافية من الضوء على بنية منظمات المجتمع المدني في العراق وتكوينها،

(٣) تذكر الباحثة ضفاف كامل كاظم في بحثها «انتهاكات حقوق الطفل في العراق» أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بلغ ٤١ حالة لكل ١٠٠٠ ولادة حية. وعلى هذا الأساس، فإن طفلاً واحداً من بين ٢٤ طفلاً يولدون في العراق يتوفى قبل سن الخامسة. كما تكشف دراستها عن نسب تخلف انتساب الطلاب (الأطفال) إلى رياض الأطفال والمدارس.

(٤) يذكر د. عدنان ياسين - ضمن الكتاب - في بحثه، «المجتمع المدني المعاصر في العراق: إشكالية بنيوية وخيارات تمكينية» أن بعض الذين أسسوا أو أنشأوا جمعيات أهلية أصبحوا يتبرأون من التمويل الأجنبي على حساب الخدمة الحقيقية للمجتمع، كما أن العراق يعاني اليوم حالات انقلاب بعد أن تعدّى عدد هذه المنظمات والجمعيات في عام ٢٠٠٥ حدود ٨٠٠٠ منظمة وجمعية.